كيف تساهم المفاهيم الاقتصادية في حل المشاكل الإنسانية بين حكمة القرآن وحكمة الفلسفة

دراسة تحليلية مقارنة من خلال الفكر النورسي

د/ عبد الرحمان تومي

إشكالية البحث:

إن المتتبع لمسار الأحداث العالمية، خاصة الاقتصادية منها، وذلك منذ عشرينيات القرن الماضي وإلى الآن، لا شك بأنه سوف يقف على نتائج بالغة الخطورة، حتى وإن ارتسمت أمامه مساحات من الإبداع والاختراع والتطور التكنولوجي، والتي غالبا ما تبهر عقل ونفس كل من ارتبط وجدانيا بهذه الدنيا، غير أن هذه المساحات لايمكن أن تغطي غابات الحقيقة.

لعل أهم وأخطر هذه النتائج التي يمكن أن يقف على حقيقتها الأغلبية الساحقة من البشر اليوم، هو فقدانهم لذوق لذة أو نشوة السعادة، مع أنه لايستثنى واحد من بني آدم في بحثه عنها، كل بطريقته الخاصة.

لقد أثبتت التجارب الإنسانية على مر العصور، بأن الضفر بالسعادة لايمكن بلوغه خارج معادلة التوازن، توازن بين المادة والروح، كما هو توازن بين الفقر والغنى، وهو توازن بين القوي والضعيف، كما هو بين الحاكم والمحكوم... الخ. وإن شئت فقل، شرط المعادلة، أن تلازم الفرد والأسرة، كما تلازم المجتمع والأمة، وهي في نهاية الأمر حزمة من المفردات أو الثوابت أو المفاهيم التي تشكل قاسما مشتركا لكل سكان المعمورة، وتضمن لهم الحق في حياة يسودها الأمن والاستقرار، والعدالة والحرية، والتنمية والتطور.

إن سر فقدان هذا التوازن في عالم اليوم، يعود أساسا إلى توظيف وتكريس مفاهيم جلها نتاج فلسفة إنسانية، كثيرا ماحطت بذورها في حقل غير مناسب لها، فكانت القوة هي المرتكز، وكان الصراع هو الدستور، وكانت الغاية هي المنفعة الغير مقيدة، وكانت النتيجة كما ترى، عشرون بالمائة من البشر يعيشون البذخ والترف، وأكثر من نصف سكان المعمورة تحت خط

الفقر[1]، ولو استنطقت التاريخ لأجابك كم من عشرات الملايين من البشر أبيدوا عن آخرهم، وكم من مدائن تحولت إلى أطلال، بل وكم من جهد ووقت ومال ضيع هدرا!

إن الشواهد لكثيرة، والمؤسف حقا، أن المائة سنة الأخيرة كانت طفرة في الانحدار الأخلاقي، مثلما هي طفرة في التكنولوجيا والعولمة، وهي طفرة في توسيع الهوة بين عالم الفقراء (العمال) وعالم الأغنياء (أصحاب رؤوس الأموال) كما هي طفرة في زيادة معدل الظلم وسفك دماء الأبرياء، واستباحة الأرض والعرض.

إنها صور قاتمة مظلمة، تحز في النفس الإنسانية لتصل بها إلى حد الخجل والخوف من مستقبل باتت قراءته معقدة، بتعقد وتناقض الإشارات التي يرسلها الأقوياء والضعفاء على حد سواء.

ومن هنا يبدأ السؤال: إذا كانت البشرية في حاجة إلى حكمة تساعد على إنقاذها من براثن الظلم والجهل والتخلف، فهل حان من جديد دور حكمة القرآن للارتقاء بالإنسان إلى مستوى إنسانيته؟

ثم هل عالم اليوم بحاجة ماسة إلى جيل القرآن أكثر من أي وقت مضى؟ ثم عن أي جيل نحن نتحدث؟ هل هو ذلك الجيل المقلد العاجز عن الخروج من سياجه الدوغمائي الذي لا يزال يردد ما أنجزه الأجداد بعقيدة التقديس؟ أم إنه جيل خلع على نفسه ماديات الغرب وطوابعه الثقافية، حيث باتت جل إسقاطاته الفكرية إبداعا إبستيمولوجيا يأخذ من مساحات معرفية لسارتر ونيتشه وديكارت وكانط وماركس ثم يدعي الإبداع!

في اعتقادنا أنه لا هذا ولا ذاك، خاصة إذا علمنا بأن كل الفلسفات الكبرى في تاريخ البشرية لم تتشكل إلا على أساس جملة من مفردات الحوار مع علم سائد في خصوبة ثقافية. فقد رأينا كيف تطورت فلسفة أفلاطون على أساس الحوار مع علم الهندسة، وفلسفة ديكارت على أساس الحوار مع الجبر، وفلسفة بيرغسون ما كانت ممكنة لولا اطلاع صاحبها على نتائج علم الأحياء ونظرية التطور...

نفس المشهد وبأكثر إيحائية، حيث نجد في قاموس حضارتنا الإسلامية قوافل من العظماء النوابغ في شتى فروع المعرفة، ولو أَمَطْتَ اللثام بمنهج التعرية لوضعت يدك - مثلما يقع بصرك في ليلة صافية - على كواكب ونجوم تملأ سماء الدنيا، فليس أمام علم تاريخ

(1)الفقر الاقتصادي والثقافي والسياسي والأمني والتكنولوجي... الخ

الأفكار، والتاريخ الاجتماعي، وعلم النفس التاريخي والأنتروبولوجيا الثقافية، وغيرها من المناهج التي ظهرت حديثا، إلا الانحناء أمام الطبري وابن سينا وابن رشد والغزالي وسيبويه والفارابي والشهروردي وابن عربي والبخاري والقرطبي والمقريزي وابن خلدون...

ما كان لهذه الأجيال من رجال الفكر أن تساهم بهذا الجهد العلمي والفكري خدمة للإنسانية لولا حوارها العقلي المستنير مع القرن.

إذا كان الفكر الإغريقي يمثل ضمن التاريخ العام للفكر أحد سفحي التأمل والمعرفة في كل المجال الإغريقي ـ السامي ـ فإن السفح الآخر المنافس والمكمل له ثم المعارض في آن معا، هو الفكر النابع من الوحي والنبوة[1].

ما لقيصر لقيصر وما لله لله؟!

جاءت الثورة الفرنسية الكبرى (1789) وأنتجت معها مبادئ الإعلان عن حقوق الإنسان، حيث تنتفي معها كل الأعراق والألوان والعقائد واللغات والجغرافيا والتاريخ (الحرية، العدالة، المساواة)، كما استطاعت في ظرف وجيز أن تمتد إلى كل أنحاء أوروبا وهي تعمل على تحييد العقل عن العاطفة من منطلق علماني منفتح خالٍ من كل أسبقية لاهوتية أو تيولوجية، بل وصلت إلى الحد الذي فصلت فيه الكنيسة عن الدولة (1905).

هل حقيقة الفصل الذي تم بين الكنيسة والدولة في العالم الغربي، وتبني الإيديولوجية العلمانية له أصل في كتب الأناجيل؟ غالبا ما يتم الاستشهاد بهذه العبارة (ما لقيصر لقيصر وما لله لله) من قبل المسيحيين في حواراتهم مع المسلمين، دون التقيد بالظروف التاريخية السائدة التي جعلت المسيح عليه السلام يتلفظ بها آنذاك. لا يوجد مؤرخ واحد من علماء الغرب ينكر نبوة المسيح في فلسطين، حيث كانت في مرحلة تاريخية تحت حكم الإمبراطورية الرومانية، وهذا يعني ضمنا وجود نظام سياسي قائم وحاكم يمثل السلطة السياسية الشرعية والقانونية (من وجهة نظر روما). وفي مثل هذا السياق وتلك الظروف فلم يكن ممكنا للسلطة الدينية أن تتخذ أي مبادرة سياسية إلا بعد استشارة روما.

وعلى هذا الأساس فإن عبارة المسيح عليه السلام تهدف إلى استملاك السلطة الروحية التي تنتمي للأنبياء أو للسلطة الكهنوتية اليهودية، كما كانت قد مورست وتمارس لدى

(1) محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1993، ص144 بتصرف

اليهود في كنيسهم. ولكن المسيح إذ فعل ذلك فقد حقق عمليتين حاسمتين بضربة واحدة: فهو لم يهاجم السلطة السياسية الرومانية بشكل مباشر، ولكنه طرح بشكل ضمني مشروعيتها لأنها ليست مرتكزة على السيادة العليا الروحية لله الموحى في شخص المسيح[1].

إن مثل هذا التحليل يرقى إلى مستوى الصحة، لأن درجة التوتر والصراع تعاظمت فيما بعد مع الحاخامات والسلطة الرومانية في آن معا. كما طالبت الكنيسة لاحقا بممارسة السيطرة على السلطة السياسية متذرعة بحق السيادة الروحية العليا الموروثة عن المسيح. نتج عن ذلك صراعات متزايدة أدت بعد ها إلى نشوب الثورة الإنكليزية وإعدام الملك "شارل الأول" سنة 1649م، ثم تلتها الثورة الفرنسية وإعدام الملك "لويس السادس عشر" عام 1793م، ثم أدى هذا التطور من الصراع إلى تحقيق الفصل القانوني بين الكنيسة والدولة. حيث يعتبر المثال الفرنسي الأكثر جذرية بالنسبة لكل بلدان أوروبا.

شطر الوعي إلى شطرين!

إن الرهان الأعظم لكل هذا المسار التاريخي الذي أوردناه مقتضبا هو التمييز بين السيادة العليا والسلطة السياسية، حيث إن السيادة العليا تتعلق هنا بالإقناع وبتحول الوعي طواعية عند الإنسان، هذا الوعي الذي يتلقاه القلب بكل حرية واطمئنان، هو أشبه ما يكون بصوت عظيم أو طاقة متدفقة تسري في عقل ووجدان صاحبه، إنه معنى يغمرني في لحظة من لحظات الحياة، يجعلني متلقيا وتابعا ومدينا بالمعنى الحقيقي، بل ومقتنعا، قد يكون مصدره الله، النبي، أو البطل، الزعيم، أو العالم، المرشد الروحي، أو الفيلسوف... الخ.

وعليه فأنا وأنت وكل إنسان في هذا الكون الرحب وفق هذا التصور نستبطن جميعنا معا وصايا المرشد القائد ونطيع سلطته مادامت هذه السلطة ممارسة ضمن حدود هذا المعنى الذي تكشّفَ لنا بصفته سيادة عليا ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا ﴾ الآية: 67 من سورة آل عمران.

وهذه العلاقة بالضبط هي التي تحدد مفهوم "الميثاق" الذي يربط بين الخالق والمخلوق بصفته دَيْناً لِلمَعْنَى. وإذا كان إبراهيم عليه السلام أبا الأنبياء كما ثبت وفق الأنتربولوجيا التاريخية،

(1) نفس المرجع السابق، ص 53

فإن الحديث من قبل فلاسفة الغرب حول فصل ذروتي السيادة العليا والسلطة السياسية على هذا المستوى من التحليل المشار إليه، هو بمثابة شطر الوعي على نفسه إلى شطرين!

من المعروف تاريخيا أن الكنيسة عملت بكل جهدها للسيطرة على السلطة الإمبراطورية أو الملكية، في الوقت الذي كانت تحافظ على كل صلاحياتها بصفتها ذروة السيادة الروحية العليا التي تخلع المشروعية على الحكم، والذي ربما يغيب عن أذهان البعض، أن هذا الوضع لم يتغير إلا عندما ظهرت البرجوازية التجارية في جنوب أوروبا (اسبانيا، البرتغال، إيطاليا)، ثم الرأسمالية الصناعية بفرنسا وبريطانيا والمانيا على وجه الخصوص.

أثناء هذه المرحلة بدأت تتشكل الساحة الاقتصادية بعقلية إبداعية لنمط معيشي يتطلب بالضرورة تغييرا أو قطعا لكثير من العلاقات التي كانت تعد أعرافا وتقاليد تسمو إلى مستوى الرمزية، وهي حالة لايمكن إلا أن تفرز أطرا قانونية تتماشى مع هذا الحراك التاريخي. هذا يعني ببساطة أن الدولة بدأت تتحرر من أسر الدائرة الدينية التي أصبح سلوكها الإيديولوجي غير محتمل وغير مقبول باستمرارها في مقارعة هذه العقلية أو الثقافة أو الإيديولوجية الجديدة (المنافسة البرجوازية). وهي مواجهة كما ترى بين الرأسمال الرمزي[1] المنقول بواسطة الخطاب الديني والممارسة السلوكية على مستوى الميثاق، الذي لم يرق إلى التغييرات الحاصلة، ولم يكن مساعدا، بل تحول إلى نوع من القوانين القضائية والسلطات القسرية الإكراهية المحتكرة من قبل الكنيسة المتحالفة مع الدولة القائمة آنذاك (إعدام ڤليلومثلا...) من جهة ثانية، هو صعود السلطة الروحية العِلمانية المواكب لصعود البرجوازية، وحينما أدركت هذه الشريحة من المجتمع بأن شوكتها قد قويت عملت على نقل وظيفة مديونية المعنى من الرأسمال الرمزي المرتبط بنظام الميثاق الديني إلى حق الاقتراع العام في الأنظمة الديمقراطية الحديثة التي تشكلت بعد الثورة الفرنسية.

هكذا خرجت أوروبا فجأة وبعنف من النظام الرمزي الديني تجر الكنيسة على الرغم منها، إلى علمنة لم تعد تسيطر عليها، في إطار دولة حكمتها فلسفة لاتزال تنخرط أكثر فأكثر في مغامرة كبرى تسمى عند "فيرنان برود يل" باسم الحضارة المادية. هذه الحضارة التي أهملت وبصفة كلية وظائف الأسطورة[2] والرمز والمجاز في توليد المعنى،

---

(1)الرأسمال الرمزي: هو تعبير عن الدين في مراحله الأولى، حيث لازال طازجا منفتحا على المطلق.

(2) الأسطورة: نعني بها ما ورد من قصص في الكتب السماوية.

وأنظمة الدلالة التي يبرر بها البشر تصرفاتهم في المجتمع. أقول، لقد أهملت هذه العناصر من قبل المغامرة التاريخية التي كرست في الغرب نهاية النظام الديني واستبدلته بثورة أنتجت أديانا علمانية أو دنيوية[1] (الأحزاب السياسية).

هذه الأحزاب التي لاتخفى على كل دارس أو متأمل، حتى وإن رآها تدعوا إلى الديمقراطية وتفاخر بها في مجال سياسي يبدأ باليمين، وينتهي بمختلف تشكيلات اليسار، فهي في واقع الأمر تمارس أدواراً كالأديان تماما، غير أن الشيء الذي ينقصها مديونية المعنى! وبتعبير أكثر وضوحا، إن الذي يشغلها (الأحزاب) ويحركها إنما هم إداريون أو سياسيون، همهم الوحيد هو اقتناص السلطة وممارستها أكثر مما هم مشغولون بأي شيء آخر، وإن شئت فقل مشغولون بمسألة القانونية أكثر مما هم مشغولون بمسألة الشرعية!

إنها فاصلة تاريخية هامة بلغت 220 سنة من الممارسة والإبداع والتطور. وقد لا تنكر مثلي ما جاءت به هذه الثورة من قيم مضافة خدمة للإنسانية، لكن بالمقابل يمكن أن تكتشف معي فشلها الذريع في إنتاج جيل يملك عناصر استقراره النفسي والعاطفي والروحي والمادي، فما كان إلا أن هدرت كرامته كإنسان واستبدل الجوهر بالمظهر وطغيان المادة على الروح! هذا هو المسار التاريخي للعالم المسيحي بصفة خاصة والعالم الغربي بصفة عامة، فما هو مسارنا نحن المسلمين، ثم هل هناك مقاربة أنتربولوجية (دينية، سياسية، تاريخية) تسمح بمعرفة فصول أو مراحل البناء للوعي الذي يستهدف الإسلام كرمز تتجلى صوره في التقديس، والطاعة والانجذاب بشوق لنفوس المسلمين نحو التعالي، ثم الوقوف على الترجمة العملية لذلك الوعي في العالم الإسلامي، والمساحات الإسلامية[2]؟

دولة الإسلام:

تتفق كل الدراسات التاريخية عند المستشرقين كما عند المسلمين، بأن الظاهرة السياسية والدينية في الجزيرة العربية عند مطلع القرن السابع الميلادي لم تكن أبدا موحدة بل كانت تأخذ عدة أطياف في العقائد والتقاليد والآلهة. كما أن العصبيات القبلية كانت تولد باستمرار سلطات أقل ما يقال عنها، بأنها مبعثرة ومتنافسة ومتناحرة، فقد كانت أيضا ممزقة بين حضارة فارس وحضارة الرومان.

---

(1) هذا مصطلح للفيلسوف "ريمون آرون".

(2) يقصد بها أماكن تواجد الجاليات أو الأقليات الإسلامية.

وهي كما ترى عوامل كافية بحيث لاتسمح بوجود سلطة مركزية قوية مثلما كانت عليه الإمبراطورية الرومانية أيام المسيح عليه السلام، فكان لمحمد، صلى الله عليه وسلم، دور بارز، وجهد كبير، في توحيد وتجاوز العصبيات التي قسمت المجتمع وأنهكته، كما كان عليه أن ينشأ نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا يرتكز أساسا على رمزانية دينية جديدة موضوعها القرآن الكريم الموحى إليه. هذا النظام السميائي الجديد تشكل على مدار ثلاث وعشرين سنة، بحيث استطاع أن يبطل النظام السميائي الذي ساد في الجاهلية، بل وتفوق على أنظمة أخرى منافسة، من يهودية ومسيحية وصابئة ومانوية، وبالتالي تمكن من إقامة دولة تطبق نظاما جديدا يختلف جذريا عن أي نظام معاصر له، وبسلطة مركزية عاصمتها المدينة المنورة.

ماكان لهذا النظام أن يستمر قرونا في ظل متغيرات وموازين قوة دولية تحمل اختلالا واضحا، وأطراف لمعادلة غير متكافئة. لولا قوة الدفع المتولدة من القرآن الكريم، وقدرته على بلورة الرمزانية الجديدة، في لغة مجازية تسمح بتوليد واشتقاق الدلالات التي تلائم أي فاصلة تاريخية مهما كانت تحمل من متغيرات وعلى هذا الأساس، فالأطروحة التي تقول بأن المسيحية قد فصلت بين الذروتين الدينية والدنيوية في حين أن الإسلام قد خلط بينهما منذ البداية، هي أطروحة متسرعة وسطحية وغير مقبولة[1].

لذلك كان واجبا على كل باحث ومفكر أن يتلمس مواطن الخلل في هذه الحكمة (حكمة الفلسفة)، مثلما ورد على لسان الفيلسوف "بول ريكور" حينما قال: ألمح لدى بعض الفلاسفة الفرنسيين المعاصرين ميلا للتخلي عن العلوم الإنسانية وهجرانها. وهو كما ترى اتجاه خطير ومسيء، لأن الفلسفة إذا نفت نفسها عن ساحة العلوم الراسخة فإنها لن تصبح عندئذ إلا نوعا من الحوار الذاتي مع نفسها[2].

بين العلم والدين:

إذا كان العلم يعبر عن مجموعة منسجمة من المعارف المتعلقة ببعض فئات الظواهر أو المواضيع المنتجة طبقا لمنهج وطريقة خاصين (البحث). فإن علوم الطبيعة تتخذ من المجالات

(1) محمد أركون، مرجع سبق ذكره، ص 55

(2) نفس المرجع السابق، ص 302

الفيزيقية والحيوية موضوعا للدراسة، وإن العلوم الإنسانية تتخذ من الكائن البشري أيضا موضوعا للدراسة[1].

وكما أن المعرفة العلمية تقوم على دراسة الظواهر التي يتم إدراكها في غالب الأحيان عن طريق الحواس، فإن هناك ظواهر لايمكن إدراكها مباشرة إلامن خلال أعراضهاوآثارها[2].

وعلى هذا الأساس فإن المقابلة بين الإسلام كدين ومنهج حياة، والعلم كمعرفة ذات دلالة إبستمولوجية[3]، هي تماما كالجمع بين البذرة والتربة والماء، إذ كلاهما ضروري للآخر، وبالتالي فانتفاء الخصومة وارد لا محالة، كما أن التلاقح أكيد. نقصد من وراء هذا، أن البحث العلمي لم يكن في يوم من الأيام قد عُرْقِلَ من قِبَل هذا الدين، بل على عكسِ الكنيسة تماما، لأن القرآن الكريم يأمر الإنسان، أي إنسان، بالتفكير والتأمل، ويحث على النظر في كل العوالم التي خلقها الحق سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[4]. وفي موضع آخر قال تعالى: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ﴾[5].

فالمعرفة العلمية بالطبيعة والكواكب والسماوات والأرض والحيوان والنبات والإنسان نفسه، لا تفعل إلا أن تزيد من إيمان المسلم وتقويه. لذلك فلا تعجب عندما تضع يدك على كتاب "الشفاء" لابن سينا، وأعمال جابر بن حيان في الكيمياء، "وعجائب المخلوقات" للقزويني، وهكذا دواليك في الرياضيات وعلم الفلك والنبات وعلم الصيدلة، والحيوان والجغرافيا، والفراسة، وعلم الجسد النفسي، فقد شهدت (المعرفة العلمية) لدى المسلمين نموا وازدهارا سمح للغرب المسيحي اللاتيني بالاستفادة منها بداية من القرن الثاني عشر الميلادي.

---

(1) موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرين، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004، ص 470

(2) نفس المرجع ص 48

(3) إبستيمولوجيا: هي دراسة نقدية من أجل أن تكون للعلوم قيمتها وأهميتها.

(4) الآيات: 6، 7 ،8 من سورة الانفطار.

(5) الآيتان: (17 ـ 20)، من سورة الغاشية.

الانحطاط الفكري والمعرفي:

وهو الفاصلة الزمنية (القرن الثاني عشر) المعبرة عن النهاية العظمى التي بلغتها حركة المعرفة العلمية، مما يعني بداية العد العكسي للانحدار، والسبب في ذلك يعود إلى التغير الذي أصاب الأطر السياسية والاجتماعية للمعرفة العلمية في معظم أرجاء العالم الإسلامي، لأن المدن التي كانت تشع بروح العلم مثل: دمشق وحلب، وبغداد، وأصفهان والقاهرة، والقيروان وفاس، وقرطبة، كانت تمثل في نفس الوقت بلاطات للملوك والأمراء، مما يوفر ضمانا كافيا لتمويل البحث العلمي. غير أن هذه المدن ما لبثت أن بدأت تضعف بسبب الصراع مع المحيط البدوي أو الريفي كما يرى ابن خلدون.

من هنا بدأ تراجع البحث العلمي تاركا الساحة للخطاب التعبوي والتجييشي لثقافة الجهاد من أجل الوقوف أمام الحملات الصليبية على فلسطين، واسترجاع إسبانيا والدفاع عن إيران من هجمات المغول، وهي الصورة النمطية التي ظلت تقوى وتتسع على حساب التقلص العقلي إلى غاية القرن التاسع عشر، أين ظهرت الحركة السلفية كرد فعل على الضغط الاستعماري (حوالي 1830م)، وهي الفترة التي يمكن أن نطلق عليها فترة الترسيخ للقطيعة التاريخية للمسلمين مع التراث العلمي والثقافي للفترة المبدعة والمنتجة من تاريخهم[1].

والحقيقة تقال، إن هذه الفترة لا تعبر سوى عن حلقة من سلسلة تاريخية تضاعف فيها الجمود الفكري إلى حد الاستيراد لمناهج وقوالب نُتِفتْ من إيديولوجيات ليبرالية وشيوعية اكتسحت العالم الإسلامي، على يد بعض المصدومين فكريا ممن زاولوا دراستهم الأكاديمية والعسكرية في بلدان الغرب.

وهي نماذج معروفة بنزعتها القومية العلمانية الثورية العنيفة، التي لاتزال تعمل إلى اليوم على فصل الدين عن الدولة، وتحويل الرمزية الروحية والسلوكية إلى مجرد شعارات وطقوس لا غير!

ولولا حرصي على سياق البحث لاستطردت في كشف الكثير من النماذج المهزومة فكريا، والتي ـ مع الأسف ـ تحولت إلى معاول هدم داخل كياننا الإسلامي تحت شعار الحداثة أو العصرنة[2].

---

(1) محمد أركون، مرجع سبق ذكره، ص 150

(2) راجع: العالم الإسلامي والمكائد الدولية، فتحي يكن، الزيتونة للإعلام والنشر 1989، ص 49 فما فوق.

وقد سئل يوما "سعيد النورسي"، ما رأيك في الاتحاد والترقي؟ فأجاب: إن خطأ "تركيا الفتاة" نابع من عدم معرفتهم أن الدين أساس الحياة. فظنوا أن الأمة شيء والإسلام شيء آخر، أو هما متمايزان! ذلك لأن المدنية الحاضرة أوحت بذلك واستولت على الأفكار بقولها: إن السعادة هي في الحياة نفسها. إلا أن الزمان أظهر الآن أن نظام المدنية فاسد ومضر. والتجارب القاطعة أظهرت لنا: أن الدين حياة للحياة ونورها وأساسها. إحياء الدين إحياء لهذه الأمة. والإسلام هو الذي حقق هذا. إن رقي أمتنا هو بنسبة تمسكها بالدين، وتدنيها هو بمقدار إهمالها له، بخلاف الأديان الأخرى، هذه حقيقة تاريخية قد تتوسيت. نعم، إنني عارضت شعبة - الاتحاد والترقي - المستبدة هنا، تلك التي أذهبت شوق الجميع وأطارت نشوتهم وأيقظت عروق النفاق والتحيز وسببت التفرقة بين الناس، وأوجدت الفرق والأحزاب القومية[1].

وكم أذهلني في جوابه ذاك، حينما سأله مفتي الديار المصرية "الشيخ بخيت"، ما تقول في حق هذه الحرية العثمانية والمدنية الأوروبية؟ فأجابه سعيد: **إن الدولة العثمانية حبلى بدولة أوروبية، وسوف تلدها يوما ما، وإن أوروبا حبلى بالإسلام وسوف تلده يوما ما**[2].

أعتقد أنك أدركت معي الآن، ما مدى أهمية وعمق وخطورة المهمة الملقاة على عاتق العلماء والباحثين، في تركيز جهودهم حول كشف العلاقة بين متغيرات العلم وثوابت هذا الدين، ونسبية المعرفة وكمال الوحي من جهة، وبين الوعي الجماعي لنا كأمة مسلمة (المناخ السميائي الرمزي) والوعي الساذج لبعض مثقفينا وقياداتنا.

أستسمحك أخي القارئ بطرح السؤال التالي، وأنا على علم بأنه قد تكرر في ذهنك أكثر من مرة، غير أن التذكير يعيد ترتيب المشهد الإنساني بصورة أكثر عمقا ونضجا، وربما أكثر استفزازا.

بصراحة وبكل هدوء، ماذا استفادت البشرية بشكل عام والمسلمون على وجه التحديد من مناهج ومدارس الغرب؟

(1) الرجل والإعصار، سيرة ذاتية مختصرة ل: بديع الزمان سعيد النورسي، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، دار الكلمات الجزائر، 2004، ص ص 25، 26

(2) حوار دار بين مفتي الديار المصرية الشيخ محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي والنورسي، سنة 1908 م، وهي السنة الأولى من عهد الحرية العثمانية، نفس المرجع السابق، ص 24

لو كلفت نفسك عناء البحث وأعدت شريط الأحداث منذ قيام الثورة الفرنسية إلى الآن، لتكشّفتْ لك نتائج حكمة الفلسفة بحصيلة ثقيلة من دماء الأبرياء، ودموع المحرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية.

من صدَّرَ الحروب الصليبية، وأباد الهنود الحمر، أليس الغرب؟ من استعبد الإنسان الإفريقي وداس على كرامته، أليس الغرب؟ من أشعل حربين عالميتين راح ضحيتها أزيد من مائة وسبعين مليون إنسان، وأسقط القنبلة الذرية على رؤوس الآمنين في هيروشيما ونكا زاكي، هل نحن المسلمين أم الغرب؟ من أزهق أرواح أزيد من ثلاثة ملايين ونصف المليون جزائري وجزائرية على مدار مائة واثنين وثلاثين سنة من الاستد مار، هل نحن المسلمين أم الغرب الذي يتغنى بشعار الحرية والعدالة والمساواة ؟! من قسم العالم العربي والإسلامي وفق ما يعرف باتفاقية "سايس ـ بيكو[1]"وجاء بوعد "بلفور" وزرع كيانا غريبا يستبيح بيضتنا ويستنزف مقدراتنا[2] أليس هو الغرب؟

ثم من لوّثَ مناخنا الفكري السياسي بالعرقية والطائفية، والإثنية والعشائرية والمذهبية، وإيديولوجيات القومية، من بعثية واشتراكية وشيوعية، ولبرالية، ونازية، وفاشية، وناصرية... الخ أليست حكمة الغرب؟!

من أوجد قنابل الحدود الموقوتة، وبغى على أرض الإسلام في أفغانستان وباكستان والعراق والصومال والسودان، وجنوب لبنان وفلسطين، والقائمة مفتوحة، أليس الغرب؟

هذه الصورة القاتمة المحزنة، والمخجلة، حدد أسبابها النورسي في الكلمة الثانية عشرة، الأساس الثالث من رسائل النور[3]: أما حكمة الفلسفة فهي ترى بأن "القوة" هي نقطة الاستناد في الحياة الاجتماعية، والهدف الأساسي هو تحقيق "المنفعة" في شيء، حيث لا قيود لها ولا حدود، ولضمان ذلك فقد اتخذت من "الصراع دستور حياة"، والتزمت بالعنصرية

(1) في عام 1916 م جرى توقيع اتفاقية سايس ـ بيكو، وهي اتفاقية متممة للاتفاق الرئيسي الذي تم بين الدول الثلاث (إنكلترا، فرنسا، روسيا) والتي قضت بتقسيم الدولة العثمانية الإسلامية، وتوزيع سوريا ولبنان وفلسطين والعراق فيما بينها، وهي بداية مرحلة جديدة من الاجتياح العسكري والفكري الاستعماري الذي تعرضت له أقطار العالم الإسلامي.

(2) منذ 1948 إلى عام 2010، شهدت المنطقة العربية 14 حربا، قل لي بربك، أي تطور يمكن أن يتحقق في بيئة لاتعرف الاستقرار!

(3) سعيد النورسي، كليات رسائل النور، الكلمات ج1، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، ط4، شركة سوزلر للنشر، 2004 القاهرة ص145، بتصرف

والقومية السلبية رابطة للجماعات. ثم لم يلبث أن يقدم لنا حصاد هذه الحكمة في أدق تفاصيله: أما ثمراتها فهي إشباع رغبات الأهواء والميول النفسية التي من شأنها تأجيج جموح النفس وإثارة الهوى. ومن المعلوم أن شأن القوة هو "الاعتداء"، وشأن المنفعة هو "التزاحم" لأنها لا يمكن أن تفي بتغطية حاجات الجميع وتلبية رغباتهم. أما شأن الصراع فهو يؤدي حتما إلى النزاع والجدال، وأما العنصرية فليس أمامها سوى "الاعتداء"، وبتوَسُّعِها مع مر الزمن تبتلع غيرها، ومن هنا تلمس لِمَ سُلِبَتْ سعادة البشرية من جراء اللهاث وراء هذه الحكمة.

النتيجة

بدون شك، محزنة ومؤلمة وخطيرة، تستدعي منا نحن المسلمين أن نعمل جاهدين بلا كلل ولا ملل لإعادة عناصر التوازن المفقودة في المعادلة الإنسانية.

إذا كان هذا جزءا من المشهد الكلي في بعديه الثقافي والاجتماعي لحضارة الغرب، فإن البعد الاقتصادي قد أضاف فصلا دراميا متلبسا بغطاء "الازدهار الاقتصادي"، الذي تحقق منذ الثورة الصناعية، وإلى الآن.

وهو- في تقديري- كان ولايزال أكثر فتكا وخطرا على الإنسانية قاطبة، ذلك لأنه يُمارَسُ في واقع الناس من منظور فلسفي مادي بحت، مجرد من الإحساس والعاطفة والرحمة، حيث لا مكان للأخلاق أو الدين، وبالعبارة الصريحة، فإن مفردات هذه الفلسفة لا تعترف إلا بالمادة وحركية التاريخ، حيث لا علاقة لها بالوحي، ولعل من أشهر ما أفرزه العقل الإنساني تلك المقولتان: "دعه يعمل، دعه يمر" بدون حرية مقيدة، والثانية "لا إله والحياة مادة"، وهي كما ترى تأخذ بعدا أكثر تطرفا كعقيدة، حيث تلتقي مع الفلسفة الوجودية لسارتر، وفلسفة كانط وغيرهما.

لا أريد إقحام القارئ في عالم الاقتصاد والنظريات التي شكلته، بقدر ما أريد أن أقدم له صورة مقربة حول المسار التاريخي للوقائع الاقتصادية في ظل مدرستين تنافستا وبشراسة على اقتسام العالم.

المدرسة الليبرالية: تتفق كتب النظرية الاقتصادية على تشكيل المدرسة الرأسمالية بداية من الأسلاف والمدرسيين والتجاريين، مرورا بالمرحلة الكلاسيكية[1]، التي تعبر بحق عن تطور

(1) تمتد المرحلة الكلاسيكية من حوالي 1780 إلى 1830، جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 5

الاقتصاد الكلي، وكذا النظريات الحديثة (النيوكلاسيكية) المطورة لآليات التحليل الاقتصادي، إذ شهدت هذه الفترة[1] الانتقال الفعلي من التحليل الكلي إلى التحليل الجزئي، وانتهاء بالنماذج الاقتصادية[2]، حيث تقوم كل نظرياتها على مجموعة من المبادئ والأفكار، نقدمها موجزة.

1 ـ الملكية الخاصة (القطاع الخاص) هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

2 ـ الحرية الاقتصادية (إنتاج، توزيع، استهلاك) داخل وخارج البلد، وفق قاعدة آدم سميث (دعه يعمل، دعه يمر).

3 ـ الربح هو الهدف الأسمى لكل نشاط، ولو على حساب العامل وأسرته، بل يتعدى ذلك إلى المساس بالاقتصاد الوطني (المصلحة الخاصة قبل المصلحة العامة).

4 ـ الفائدة مكون رئيسي في كل تمويل أو إقراض، أو أية عملية مالية[3].

5ـ سوق العرض والطلب، هو المحدد الأساسي للأسعار.

6 ـ لبرالية قائمة على أساس المنفعة (عش يومك).

هذه هي أهم الأفكار والمبادئ التي جاءت بها الفلسفة الرأسمالية، بغض النظر عن بعض المفاهيم الأخرى التي تدخل في صميم علم الاقتصاد، غير أننا لسنا في حاجة إليها ضمن بحثنا هذا.

---

(1) من 1830 إلى 1930، تعتبر فترة تغيير نظام المجتمع، وقد سميت من قبل البعض بقرن الإيديولوجيات، تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه لم تنشر، جامعة الجزائر، أكتوبر 2006، ص 19

(2) وهي الفترة الممتدة من 1930 فما فوق، المرجع السابق ص 22

(3) لقد قام المدرسيون، أو رجال المدرسة (أساتذة في الجامعات إبان القرون الوسطى) بأقدم إسهامات، تمثل الخطوات الأولى التي تخطت الاقتصاد المألوف، واللبنات الأساسية للاتجاه السائد في الاقتصاد المعاصر، حيث رأوا من الضروري أن ينزلوا من دراسة علم اللاهوت إلى دراسة المشاكل اليومية للواقع الاقتصادي، والرأسمالية المبكرة، والتجارة الخارجية، والاحتكار، والبنوك، والنقد الأجنبي، والمالية العامة، كما استطاعوا تطوير أفكارهم عن سعر الفائدة. وبالرغم من إعادة تأكيد تحريم الفائدة في القرن الثالث عشر الميلادي، إلا أنهم أشاروا بوضوح إلى الفائدة باعتبارها وسيلة للاستثمار لا يمكن محوها من الحياة، وبالتدريج وصلوا إلى التوفيق بين المذهب الكنسي وبين الواقع المعيش. من حينها دخل مصطلح الفائدة رسميا كسلوك اقتصادي مباح ومرحب به! تومي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12

إنها نتاج مسيرة لحوالي تسعة قرون من الزمن، وبالتالي من الطبيعي الدفاع عن هذا الرصيد الفكري بكل ما يملكه الغرب من وسيلة متاحة، بغض النظر عن كونها مشروعة أم لا، إنها مسألة وجود، بل أكثر من ذلك. إن اللبرالية تحولت إلى جوهر مقدس يحاط بسياج دوغمائي، لا تقبل المنافسة، كما لا تقبل المساومة، إنها أشبه بقلعة محصنة بالألغام والأسلاك الشائكة.

وعلى هذا الأساس، من البديهي أن تنشأ وتبتكر لنفسها آليات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، تربوية عسكرية، أمنية... الخ، تحميها أولا من عدو محتمل ثم تضمن لها البقاء والاستمرارية.

لذلك فلا غرابة من إنشاء هيئات دولية مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين، المنظمة العالمية للتجارة، هيئة الأمم المتحدة، أسواق المال العالمية، التكتلات الاقتصادية، الأحلاف العسكرية... الخ، ما هي إلا وسائل حماية وردع، ليس إلا.

دعنا نعود إلى الوجه الآخر للغرب، وأقصد بذلك النظام الاشتراكي، الذي جاء ليعبر عن عقيدة شاملة، تفسر تاريخ الإنسان وحاضره ومستقبله، وتنبثق عنها مفاهيم جديدة في كل مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل حتى مجالات تربية النشء، والنظرة إلى الأدب والفن، والدين... الخ.

الجاهلية الحديثة:

في سنة 1917 م قام لينين مع قادة من الحزب الشيوعي في روسيا بثورة دموية سقط خلالها عرش "رومانوف القيصري"، وبذلك تحقق قيام دولة للفكر الإلحادي اللاديني، في واحدة من أكبر دول العالم، تبشر لعقيدة اسمها الماركسية.

قال لينين عام 1913 م: ليس صحيحا أن الله هو الذي ينظم الأكوان. إنما الصحيح هو أن الله فكرة خرافية اختلقها الإنسان ليبرر عجزه. ولهذا فإن كل شخص يدافع عن فكرة الله إنما هو شخص جاهل وعاجز. وإن كل فكرة دينية وكل معتقد بالله، لا بل إن مجرد التفكير بالله دناءة كامنة في النفس. أما ماركس فقد أعلنها هو الآخر بقوله: لا إله والحياة مادة.

في عام 1928 م قام الحزب الحاكم في الاتحاد السوفيتي بتصفية دولة (خوقند الإسلامية) كما تمت تصفية الحركتين الإسلاميتين (شورى إسلام، وشورى علماء).[1] وقد نشرت صحيفة الإكونوميست السوفيتية في عددها الصادر في أول يناير عام 1964م ما نصه: ستظل

(1) راجع فتحي يكن، العالم الإسلامي والمكائد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 85 ـ 95

العقيدة الاشتراكية في نزاع مع العقيدة الدينية، ولن يستقر التحويل الاشتراكي الصحيح إلا بسيادة الاشتراكية على الدين. بالرغم من أن جورباتشوف قد دشن غلق باب لأكبر قلعة من قلاع الشيوعية، التي استمرت لأكثر من سبعين سنة، في كتابه "البيرسترويكا"، حيث يشرح فيه سياسته الإصلاحية "البيرسترويكا والجلاسنوست[1]، إلا أن شظايا هذه العقيدة لاتزال تلحق الأذى والضرر بالبشرية هنا وهناك[2].

العبرة بالنتائج:

لا أريد الحديث عن الإفلاس الحقيقي الذي أصاب بلدان أمريكا اللاتينية، وبعض دول آسيا، وأوروبا الشرقية، وإفريقيا، وبعض البلدان العربية، التي انهارت اقتصادياتها قبل أو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واضطرت إلى أن تغير بوصلتها منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، بقدر ما أنبه إلى حصيلة المائة سنة الأخيرة باعتبارها نتائج لسلوك فكر الفلسفة الغربية المهيمنة عالميا.

لقد عرف القرن العشرون العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، بداية من الكساد العظيم (1930 ـ 1939م)، مرورا بتباطؤ الخمسينيات (1954 ـ 1960م)، وبركود الاقتصاد في السبعينيات والثمانينيات (1975 ـ 1984 م)، وانتهاء بأزمات (1987، 94، 1997 م)، ثم أزمة بداية الألفية الثالثة (من منتصف عام 2007 إلى غاية كتابة هذا البحث، وهي لاتزال مستمرة).

لو تصفحت معي أي مرجع هام من مراجع منظري الرأسمالية لوضعت يدك على تحاليل ليست بالقليلة، كلها تؤكد ظاهرة ما يسمى "بالدورات الاقتصادية" والتي من خلالها يعطي التاريخ الاقتصادي قراءة مفادها، أن الاقتصاد لا ينمو أبدا بطريقة سلسة متناسقة، وعليه فلو شهد بلد ما سنوات من التوسع والازدهار الاقتصادي، فسوف يشهد سنوات تتلوها من الركود الاقتصادي، أو حتى الذعر والخراب، والمهم في المشهد أن الناتج الوطني ينخفض، وتتراجع الأرباح والدخل الحقيقي، وتقفز البطالة إلى مستويات غير متوقعة، مع خسارة أعداد كبيرة من العمال لوظائفهم[3]، لمدة تتراوح بين سنتين إلى عشر سنوات، حسب ما يقتضيه الإصلاح.

(1) البيرسترويكا: تعني إعادة البناء، أما الجلاسنوست، فهي تعني الوضوح أو الصراحة أو الكلام بصوت مرتفع، الاقتصاد الإسلامي، شهرية تصدر عن بنك دبي الإسلامي، عدد 107، مايو 1990، ص 13

(2) إن أهم خصائص النظام الاشتراكي: أنه يقوم على الملكية العامة، ونزع الملكية الخاصة، الدولة هي المحتكرة والمحددة للإنتاج والتوزيع والاستهلاك، والتسعير، والتجارة الخارجية، والاستثمار، مركزية القرار الاقتصادي والتخطيط... الخ، والاشتراكية هي مرحلة حتمية للوصول إلى الشيوعية، عندها تنتفي الأنظمة الاقتصادية الأخرى من الفعل الإنساني.

(3) بول سام ويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص592 بتصرف.

أما النتيجة التي توصل إليها المنظرون للرأسمالية فتتمثل في كون ظاهرة الدورات الاقتصادية تتشكل من أربعة متغيرات أساسية: حركات الارتفاع والانخفاض في المخرجات، التضخم، أسعار الفائدة، التوظيف(1).

وهي كما ترى كلها نتائج وليست أسبابا، لذلك علينا أن نتساءل أين يكمن الخلل؟ هل هذه الدورات قانون اقتصادي، أم سنة كونية لا يمكن تفاديها؟ أم أن هناك أنظمة وقواعد كرست عمليا وطورت زمنيا، لا يمكن تغييرها مهما أساءت للاقتصاد وعطلت وتيرة النمو، لأنها ببساطة آليات تعمق من مبدإ المنفعة الغير مقيدة، ولو على حساب شرائح المجتمع العاملة والعاطلة ! هنا يكمن مربض الفرس. إن كنت من المهتمين بالزلزال المالي والاقتصادي الذي أصاب العالم منذ منتصف عام 2007 م إلى اليوم، سوف تجد أن أسباب الأزمة العالمية الراهنة تعود إلى:

1 ـ نظام الفائدة على الودائع والقروض.

2 ـ نظام جدولة الديون مع الرفع من أسعار الفائدة(2).

3 ـ نظام التجارة بالديون أخذا وعطاء (مع فائدة).

4 ـ نظام بيع الديون (بفائدة).

5 ـ نظام المشتقات (التو ريق) الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ (بالفوائد) (3).

الخلاصة

النظام الاقتصادي والمالي العالمي، أثبت أنه لا يخلق ثروة بقدر ما يخلق أزمات، وعليه فالإصلاح الذي لا يستهدف استبداله بنظام لا يقود إليها، هو إصلاح مضلل لا أقل ولا أكثر. وبالتالي علينا نحن المسلمين أن نزداد اعتزازا بعقيدتنا كلما رأينا أصحاب مثل هذه العقائد يعيدون النظر في صحتها وصلاحيتها.

(1) تومي عبد الرحمن، دراسات اقتصادية، دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، سبتمبر2009 م العدد 13، ص 123، 124، 138

(2) الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأمريكي، أدت إلى زيادة أعباء القروض العقارية، وعدم قدرة معظم المقترضين على السداد، أو التأخر في السداد، مما فرض عليهم أسعار فائدة أعلى، إلى أن توقف أغلبهم عن السداد بالكامل.

(3) بلغ حجم تداول السندات في الأسواق المالية العالمية لعام 2009 ما يزيد عن 1000 مليار$ / اليوم، بينما يصل الإنتاج العالمي من السلع والخدمات إلى بضع وثلاثين ألف مليار$ / السنة، كما أن حجم سندات الرهن العقاري المتداولة في مؤسستي (فريدي ماك) و(فاني ماي) وحدهما ما قيمته 05 تريليون (ألف مليار) $، وهو ما يقارب حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة.

يمضي الرجال ويبقى النهج والأثر:

خمسون سنة انقضت على رحيل الشيخ النورسي ـ رحمة الله عليه ـ وإني أعتقد أنه لم يبدع لزمانه فقط، بل كان إبداعه مرآة تخطت زمانه ومكانه، لتعكس لنا فصول المشهد الإنساني تحت قيادة حكمة الفلسفة بكل تعقيداتها وآثارها، إنه أبدع في تحليل الخلل القائم في حضارة الغرب المادية، واستطاع أن يضع الأصبع على الجرح بكل دقة إلى حد العبقرية، وإن شئت فقل إلى حد الفِرَاسة.

بالطبع لم يكتف بذلك، بل راح يقدم البديل لأمراض هذا العصر، وهو البديل الذي أكدته الممارسة، في أكثر من مكان، وأصبح واقعا معيشا في عالم اليوم.

لك أن تتأمل معي وهو يسوق هذه الحقائق، إذ يقول[1]: إن المدنية بكل جمعياتها الخيرية، وأنظمتها الصارمة، ونظمها الجبارة، ومؤسساتها التربوية الأخلاقية لم تستطع أن تعارض مسألتين من القرآن الكريم بل انهارت أمامهما، وهما قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [2] و﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [3]. لماذا يا ترى؟ لأن أساس جميع الاضطرابات والثورات في المجتمع الإنساني يعود إلى كلمة، هي واحدة في المعنى وقوية في الدلالة "**إن شبعت، فلا علي أن يموت غيري من الجوع**".

وهو بهذا الوصف، استطاع النورسي أن يحدد أطراف المعادلة المقلوبة في اقتصادنا المعاصر، إذ أن ثلث سكان العالم يستحوذ على 80٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي، و80 ٪ من التجارة العالمية، وحوالي 60 ٪ من الاستثمار الأجنبي... إلخ، هل يمكن للمجتمعات الإنسانية أن تعيش في سلام ووئام أمام هذا الخلل الفظيع بين الأغنياء والفقراء؟!

ثم تأتي الكلمة الثانية لتعري عن الوجه الآخر للإنسانية البائسة، وكيف سلكت أسلوب التمرد، وتبنت ثقافة الحقد، وأعلنت العصيان، وخرجت عن كل ما هو مألوف (من قوانين، وتقاليد، وقيم)، وهو في اعتقادي رد فعل طبيعي ومتوقع، لأنه صراع من أجل البقاء.

ثم يردف قائلا: كما أن منبع جميع أخلاق الرذيلة كلمة واحدة أيضا، "**اكتسب أنت لآكل أنا، واتعب أنت لأستريح أنا**". وهي معادلة إنسانية تشكلت على مدار التاريخ الغربي من

---

(1) الكلمة 25، الشعاع الثالث، القبس الثالث، الجلوة الثانية، ص ص 471 ـ 474، بتصرف، مرجع سبق ذكره.

(2)الآية: 43 من سورة البقرة.

(3) الآية: 275 من سورة البقرة.

جراء الظلم الذي لحق بالشريحة العاملة في توزيع الثروة، فهي تعبر بحق عن هدر للكرامة الإنسانية، وجناية أخلاقية وجدت مكانا خصبا لها في مناخ تسوده أفكار اقتصادية أبعد ما تكون عن جادة الصواب. وهاهو النورسي كما عهدناه في أشعته وأقباسه، كما في جلواته يدل الإنسانية الحائرة المضطربة على مفاتيح الأسرار، المشرقة بالأنوار.

نعم إنه لا يمكن العيش بسلام ووئام في مجتمع إلا بالمحافظة على التوازن القائم بين الخواص والعوام، أي بين الأغنياء والفقراء، وأساس هذا التوازن هو رحمة الخواص وشفقتهم على العوام، وطاعة العوام واحترامهم للخواص.

وعليه، فالكلمة الأولى ساقت الخواص إلى الظلم والفساد، ودفعت الكلمة الثانية العوام إلى الحقد والحسد والصراع، فسلبت البشرية الراحة والأمان لعصور خلت، كما هو في هذا العصر، حيث ظهرت حوادث أوروبا الجسام بالصراع القائم بين العاملين وأصحاب رأس المال.

وإذا كانت المدنية هذه قد عجزت عن أن تصلح بين هاتين الطبقتين من المجتمع، كما عجزت عن تضميد جراح الحياة البشرية الغائرة. فالقرآن الكريم يأخذ بيدها إلى بر الأمان، ويعيد لها بريقها وبسمتها وسعادتها. إذ يقلع الكلمة الأولى من جذورها ويداويها بوجوب الزكاة، ويقلع الكلمة الثانية من أساسها ويداويها بحرمة الربا. ثم يختم هذه الوصفة الربانية بأسلوب بديع، يجذب العقل للتأمل، كما يجذب القلب والوجدان للتفاعل.

نعم إن الآيات القرآنية تقف على باب هذا العالم المضطرب التائه، قائلة للربا: الدخول ممنوع، وتأمر البشر أن أوصدوا أبواب الربا لتنسدّ أمامكم أبواب الحروب، وتحذر في نفس الوقت تلاميذ القرآن المؤمنين من الدخول فيها.

هذه هي ركائز الإسلام في الاقتصاد، وهي نفسها البدائل لاقتصاد جائر وظالم، وهي القوانين الاقتصادية التي تتصف بالكمال والشبابية والفتوة، والقادرة على الصمود، فهي لا تتبدل بتبدل الأنظمة، ولا تبلى بفناء الأجيال من الشعوب، ولا تهرم أو تموت بموت القوانين المدنية والدساتير. إنها ببساطة خطاب أزلي يخاطب جميع شرائح المجتمع عبر العصور، وإلى أن تقوم الساعة يدعوهم إلى منهج يضمن سعادة الدارين، فليأخذ كل منا ما صفا وليدع كل منا ما كدر. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع:

01 ـ بديع الزمان النورسي، كليات رسائل النور (الكلمات)، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، ط4، شركة سوزلر للنشر، القاهرة، .2004

02 ـ المؤتمر العالمي السابع لبديع الزمان النورسي، ممارسة حياة إيمانية فاعلة، إستنبول، ط1، .2004

03 ـ الرجل والإعصار، سيرة ذاتية مختصرة لبديع الزمان النورسي، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، دار الكلمات، الجزائر، 2004 .

04 ـ موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، دار القصبة للنشر، .2004

05 ـ پول سام ويلسون وآخرون، الاقتصاد، ط15، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .

06 ـ أمين عبد العزيز، الأسواق المالية، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007.

07 ـ محمد أركون، الفكر الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993.

08 ـ عبد الحميد الغزالي، حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000 .

09 ـ مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر، دمشق، 1986.

10 ـ فتحي يكن، العالم الإسلامي والمكائد الدولية، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989.

11 ـ تومي عبد الرحمن، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 .

12 ـ تومي عبد الرحمن، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 13، الجزائر، سبتمبر 2009 .

13 ـ بنك دبي الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، مجلة اقتصادية إسلامية شهرية، العدد 107، دبي، مايو 1990 .

مؤشرات

النمو الاقتصادي:

		انجازات 2005	انجازات 2006	انجازات 2007	انجازات 2008	ق.م.ت 2009*	ق.م.ت 2010**
ملايير دج	الناتج الداخلي الخام	7498.6	8460.4	9389.7	10993.9	9394.1	10845.8
	ناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	4145.7	458.2	5232.2	5993.8	6731.9	7660.7
	ناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج الفلاحة	3566.0	3938.5	4516.2	5271.0	5916.0	6539.4
	ناتج الداخلي الخام	5.1	2.0	3.0	2.4	3.9	4.6
نمو ب %	القيمة المضافة للمحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	0.9	2.3
	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	6.4	5.5
	القيمة المضافة الفلاحية	1.9	4.9	5.0	5.3	6.5	2.5
	القيمة المضافة الصناعية	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7	4.9
	القيمة المضافة للبناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2	9.0
	القيمة المضافة للخامات	5.6	6.5	6.8	7.8	6.8	6.0
	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج الفلاحة	5.2	5.8	6.5	7.9	6.4	6.1

(*) يتم حساب القيمة المضافة لقطاع المحروقات على أساس سعر برميل البترول الخام بقيمة 45 دولار أمريكي.

(**) يتم حساب القيمة المضافة لقطاع المحروقات على أساس سعر برميل البترول الخام بقيمة 50 دولار أمريكي.

المصدر: المشروع التميهيدي لقانون المالية 2010.

المجاميع الرئيسية لتأطير قانون المالية لسنة 2010

	الوحدات	أقفال 2008	ق.م. 2009	ق.م.ت 2009	م.ت.ق.م 2010
صادرات المحروقات	106 دولار	77293.0	80668.4	34700.0	37736
سعر برميل بترول الخام	دولار أمريكي	99.0	100.0	45.0(*)	50.0(*)
معدل الصرف	دج/ دولار.أ	64.70	65.00	73.00	73.00
واردات السلع (بما فيها التامين والشحن)	10^6 دولار.أ	39610	33692	37537	36784
الناتج الداخلي الخام	10^9 دج	10993.9	11717.6	9394.1	10845.8
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	10^9 دج	5993.8	6359.0	6731.9	7660.7
نمو ناتج الداخلي الخام (بالحجم)	%	2.4	4.1	3.9	4.6
الجباية البترولية	10^9 دج	1715	1628	1927	1836
التضخم	%	4.4	3.50	3.50	3.50

(*) المعدل السنوي لسعر السوق المقدر لسنتي 2009 و2010.

المجاميع الملخصة للحلقة الحقيقية (قانون المالية لسنة 2010)

القيمة الجارية بملايير دج

	إقفال 2008		ق.م 2009		ق.م.ت 2009		تحيين 2009		م.ت.ق.م 2010	
	القيمة الجارية	الحجم %	القيمة الجارية	الحجم %	القيمة الجارية	الحجم %	القيمة الجارية	الحجم %	القيمة الجارية	الحجم %
القيمة المضافة										
الفلاحة	722,8	5,3 -	838,0	5,5	815,9	6,5	1 060,9	38,5	1 121,3	2,5
المحروقات	5 000,1	2,3 -	5 358,6	1,6	2 662,1	0,9	2 640,9	5,3 -	3 185,1	2,3
الصناعة	483,0	4,4	499,8	2,5	527,9	4,7	527,9	4,7	578,2	4,9
البناء و الأشغال العمومية	967,8	9,8	1 050,9	9,1	1 129,4	9,2	1 129,4	9,2	1 289,0	9,0
الخدمات	2 189,3	7,8	2 394,8	7,2	2 472,4	6,8	2 505,7	8,6	2 752,2	6,0
الحقوق و الرسوم	596,6	7,7	644,3	7,5	635,1	6,6	628,0	6,6	662,9	3,9
الناتج الداخلي الخام	9 959,6	1,9	10 786,3	4,1	8 242,9	3,6	8 492,8	3,6	9 588,8	4,6
خدمات الإدارات العمومية	1 034,3	8,4	931,2	5,0	1 151,1	6,5	1 151,1	6,5	1 257,0	5,0
الناتج الداخلي الخام	**10 993,9**	**2,4**	**11 717,6**	**4,1**	**9 394,1**	**3,9**	**9 643,9**	**3,8**	**10 845,8**	**4,6**
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	5 993,8	6,1	6 359,0	6,6	6 731,9	6,4	7 003,1	11,4	7 660,7	5,5
الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة	10 271,1	3,1	10 879,6	4,0	8 578,1	3,7	8 582,0	1,4	9 724,5	4,9
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و خارج الفلاحة.	5 271,0	7,9	5 521,0	6,7	5 916,0	6,4	5 942,2	7,7	6 539,4	6,1